فوق الطاولة

هني الحمدان

عطر المال..!

لا يستطيع أحد على وجه الأرض مقاومته، نكهته ذات سحر خاص تجذب إليه كل البشر، عطره لا يقاوم، وكاذب من يدعي كرهه، هذا العطر الذي يتسابق تجاهه البشر، إنه المال يا سادة، الكل له خاضعون، وهناك خانعون ولاعقون، يصغرون ذواتهم كثيراً، والأدهى من كل ذلك أولئك الخائنون الذين يبيعون بلدهم وكراماتهم من أجل المال..!

لا مجال للدخول في قصص بني البشر مع المال، فيها من الغرائب والعجائب الشيء الكثير، هم نهمون إليه ويتفننون بطرق الحصول عليه، وكلما نالوا منه قالوا هل من مزيد..! كمن يشرب الماء المالح لا يرتوي أبداً..!

هذا حال أغلبية الناس مع المال، لا يحكمهم أي شيء دون سواه، سيطر على أفكارهم ونمطية تعاطيهم وأعمالهم ومشاغلهم، حتى علاقاتهم مع ذويهم وأحبابهم وأولادهم، الجميع يسعى بشتى الوسائل بطرق مشروعة وغير ذلك إلى «غب» العملة وأي عملة..!

ما يحصل على أرض الواقع وقائع مخذلة ومحزنة ويشوبها الكثير من التساؤلات المحرجة، كيف حصل فلان على هذا المال..؟ وما هي أملاك ذاك المدير الذي كان بالأمس حاكماً وراسماً لسياسات ونشاطات مؤسسته..؟! أو كيف لمسؤول أن يخرج من وظيفته ولديه ما لديه..؟!

حتى الموظف العادي انحرفت بوصلته وراح يفتش كيف وكيف يستفيد أو يستغل أي منفذ ولو كان صغيراً..! وماذا كانت النتائج..؟ فالأمور عادة تقاس بمفرزاتها وما نتج عنها، فلا الخطط كان تنفيذها كما كان متوقعاً، وما أكثر ما سمعنا وناقشنا خططاً خمسية وأخرى عشرية، ناهيك عن رؤى واستراتيجيات النمو والتنمية، حتى بعض أدوات الرقابة والمحاسبة شابها نوع ما من الشوائب، ولا ندخل كثيراً في قصص دفع الرشاوى والواسطات، ويا ليت الأمر يقف عند الحد الذي وصلنا إليه، فكل خدمة هي مستحقة للمواطن لا بد أن يدفع ويتدخل للحصول عليها، فالوقائع كثيرة، وما أكثر الأسماء التي تورطت واستغلت نفوذها..!

هل تعتقدون أن مسألة تزوير العقارات وبيع الضمائر وقبلها تزوير الشهادات والتلاعبات الحاصلة ببعض المرافق الخدمية كمسألة العقود والمناقصات أصبحت من المنسيات؟ وما رأيكم بمليارات الليرات التي صرفت في قطاع التربية..؟

التاجر يحلف أغلظ الأيمان أنه يخسر، والمنتج يحسب حساباته باستمرار، والبائع كذلك يسن أسعاره كما يحلو له، الكل انشغل بكيفية الاستغلال، ليبقى الضحية بالمحصلة مواطن لم يعد قادراً على فعل شيء، وبات تأمين قوت عياله شغله الشاغل، وإزاء كل ذلك هل لنا أن نشعر صراحة بالاطمئنان على ما يجري وبعض ممن هم بموقع المسؤولية يستخدمون المسكنات بدلا من تقديم العلاج الصحيح، مشكلات تتفاقم وحلول قاصرة، ربما يقولون الدخل قليل، وهناك حرب وحصار خانقان، وهذا قد يكون صحيحا، لكن أن تستخدم هذه المسائل شماعات عن حالات تقصير وتسيب فذلك غير مقبول!

معالجة المسائل أولوية، وإنصاف الموظف أو صاحب الدخل المحدود لا بد منه لقطع الطريق أمامه كيلا يسرق، وصولاً إلى محاسبة أكبر فاسد، وإرجاع كل الأموال التي سلبت ونهبت هنا وهناك، وكثر هم المنتفعون ببعض المؤسسات والإدارات، الذين يبرعون في تمرير ما يشاؤون من صفقات لكسب المال..

في الصين مثل يقول: الأعمى يمكن أن يرى المال..

أما عندنا في بلداننا العربية فيقولون: الدراهم مراهم.

أبعدنا وإياكم عن مساوئ هذا العطر..!

شركات في «الغذائية» تربح ٦,٢ مليارات... وأخرى تخسر ٥ مليارات

أبرز الرابحين المياه وأغرب الخاسرين الألبان

مخاطبة الجهات الوصائية للسماح باستيراد بذور القطن

هناء غانم

أكدت مديرة عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حللي في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة تعمل ضمن توجهات الوزارة على رفع الطاقة الإنتاجية للشركات القائمة واستثمار جميع الطاقات المتاحة الإنتاجية والفنية والبشرية والمالية والعمل على إضافة بعض الأنشطة الصناعية للمعامل القائمة بغية تأمين رغبات المواطنين مع تحديد هامش ربح منخفض للشركات لتأمين حاجة المواطن بأسعار أقل من السوق.

حللي أكدت أنه يتم العمل بآلية جديدة نسعى من خلالها لرفع الطاقات الإنتاجية للشركات الغذائية من ألبان وأجبان وكونسروة حيث تم توجيه شركة الكونسرة للعمل ليس ضمن إطار التعليب وإنما التوجه إلى التفريز لتأمين العديد من المواد الغذائية في حال عدم وجودها بالأسواق.

وحول المقترحات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة أظهر التقرير الصادر عن المؤسسة أن هناك صعوبة في تأمين بعض المواد التي تغطي الطاقة الإنتاجية للشركات وخاصة شركات زيوت بذور القطن وبناء عليه تمت مخاطبة الجهات الوصائية للسماح باستيراد بذور القطن بما يسهم في زيادة الطاقات الإنتاجية لشركتي الزيوت.

وأوضح التقرير أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج هو نتيجة ارتفاع سعر الصرف وخاصة «مادة الحليب الخام- البريفورم- مواد التعبئة» كذلك هناك صعوبة في تنفيذ الخطة الاستثمارية بسبب تغيرات أسعار الصرف وعدم تقدم عارضين وأظهر التقرير أن هناك منتجات كحولية مغشوشة في الأسواق.

وحول أهم مؤشرات تتبع الخطة الإنتاجية والاستثمارية لكامل عام ٢٠٢٠ ذكر التقرير أن قيمة الإنتاج السلعي الفعلي بالأسعار الجارية لإجمالي الشركات التابعة للمؤسسة لكامل عام ٢٠٢٠ قد بلغت ما قيمته ٣,٤ مليارات ل.س من إجمالي المخطط البالغ ٣,٧ مليارات ل.س وبمعدل تنفيذ قدره ٩١ بالمئة وبتزايد ٧٤ بالمئة عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٩ حيث أدى تشغيل عدد من الشركات كألبان دمشق وشركتي الزيتون إلى تحسين الإنتاج. كما بلغت قيمة المبيعات الإجمالية لكامل عام ٢٠٢٠ ولإجمالي الشركات ٣,٣ مليارات ل.س محققاً معدل تنفيذ قدره ٨٩ بالمئة وبتزايد ٦٤ بالمئة بالقيمة عن الفترة نفسها من العام السابق، علماً أن نسبة المبيعات الإجمالية إلى الإنتاج الفعلي بلغت ٩٧ بالمئة. وذكر التقرير أن قيمة مخزون أول المدة قد بلغ ١,٥ مليار ل.س لإجمالي الشركات التابعة، وقالت المؤسسة في تقريرها إن جميع مخازين المؤسسة العامة للصناعات الغذائية مسوقة وتركزت في شركات (المياه، الألبان والأجبان، الكونسروة، المشروبات الكحولية) يتم استجرارها وفق العقود الموقعة مع إدارة التعيينات والوكلاء ومنافذ البيع في الشركات وصالات المؤسسة ووزارة الصناعة وصالات المؤسسة السورية للتجارة.

وأوضح التقرير أن اعتمادات الخطة الاستثمارية النهائية ٢,٧ مليار ليرة سورية للمؤسسة أنفق منها ٢,٦ مليار ل.س بنسبة تنفيذ ٩٨ بالمئة.

التقرير ذكر أن إجمالي أرباح الشركات التابعة للمؤسسة قبل الضريبة ٦,٢ مليارات ل.س مركزة في شركات المياه وعنب حمص عنب السويداء وزيوت حماة وبصل السلمية كما بلغ إجمالي الخسارة في الشركات التابعة نحو ٤,٩ مليارات ل.س للشركات ألبان دمشق وألبان حمص وكونسروة دمشق وزيوت حلب منوهين إلى أن خسارة كل من شركة ألبان حمص- ألبان دمشق- كونسروة دمشق ناتجة عن فروق الأسعار. أما الشركات المتوقفة فهي اليرموك والميادين وكونسروة إدلب وغراوي وبيرة بردى والشرق للمنتجات الغذائية حيث بلغت إجمالي خسارتها ما يقرب من ١٥٨ مليون ل.س.

وعلى صعيد الإصلاح الإداري أشار التقرير إلى أنه يتم العمل على إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والوظيفية ومراسيم الملاكات العددية لبعض الشركات حيث تتابع المؤسسة بالتنسيق مع لجنة العقارات المركزية لدى الوزارة موضوع إيجار واستثمار العقارات العائدة للشركات التابعة بما يحقق مردوداً اقتصادياً إضافياً لتلك الشركات. حيث تم تعديل قرارات تشكيل اللجان الإدارية لدى بعض الشركات كعنب السويداء وتجفيف البصل والخضار- عنب حمص إضافة إلى إجراء دورات تدريبية للعاملين في المؤسسة وشركاتها على قانون العقود والتحليل الاقتصادي والإصلاح الإداري.

لا صحة لما يتم تداوله عن فتح «ترانزيت» إلى دول الخليج عبر الأراضي العراقية

عبد الهادي شباط

نفى مصدر مسؤول في معبر البوكمال الحدودي مع العراق لـ«الوطن» ما يتم تناقله عن فتح حركة الترانزيت أمام الشاحنات السورية إلى دول الخليج عبر الأراضي العراقية وأنه لا جديد في حركة النقل والشحن من خلال معبر البوكمال ومازالت الشاحنات السورية غير مسموح لها بإكمال طريقها في الأراضي العراقية حيث تتم عملية مناقلة لحمولات الشاحنات السورية إلى شاحنات عراقية لتنهي مهمة الشاحنات السورية عند الحدود ثم تعود أدراجها.

وعن حركة التبادل التجاري والعبور للشاحنات بين البلدين بين فإنها مازالت متدنية وهي حالة طبيعية خلال الأشهر الأولى من كل عام بسبب عدم وجود الكثير من المحاصيل الزراعية مقدراً متوسط حركة الشاحنات السورية التي تعبر يومياً من منفذ البوكمال نحو (٢٠) شاحنة ومعظم حمولاتها مازالت حمضيات وبعض الفواكه وبعض المنتجات الصناعية مثل المنظفات والألبسة وغيرها، على حين تتركز البضاعة العراقية التي قلما تصل للأراضي السورية عبر منفذ البوكمال على بعض التمور وعجينة التمر ومعظم هذه الحمولات تكون عبارة عن ترانزيت نحو الأراضي اللبنانية.

بينما أكد أن حركة مرور الأشخاص شبه متوقفة وخاصة مجموعات السياحة الدينية بسبب الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا، على حين يتوافر لدى المعبر نقطة طبية معنية في إجراء الكشوفات والفحوصات الطبية للقادمين وسائقي الشاحنات للتحقق من سلامتهم من فيروس كورونا.

وعن جهاز الكشف عن المهربات (اسكنر) الذي تمت تهيئة مكان خاص له في أمانة المعبر لم يتم استلامه حتى الآن مرجحاً تركيبه في مكان جهاز آخر تعطل في اللاذقية على حين معظم البنى التحتية باتت متوافرة في المعبر وتم الانتهاء من السور والبوابات الخاصة للأمانة في البوكمال وتهيئة الساحات وبعض الصالات وغيرها.

واعتبر أن الأمانة الجمركية لمعبر البوكمال قادرة على تنفيذ كل المهام المطلوبة منها ولديها كل الاحتياجات ومستلزمات العمل وعدد كاف من العاملين في مختلف الاختصاصات لتسيير وإنجاز المعاملات وتحتاجه حركة نقل الأفراد والشاحنات من تدقيق وثبوتيات وغيرها.

بينما أكد أنه لا تمر عبر أمانة البوكمال الحدودية مع العراق أي مادة غير مسموح بتصديرها أو استيرادها وأن أي مادة تمر عبر منفذ البوكمال تكون مزودة بإجازة خاصة بها من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وتتم مطابقتها مع القرارات النافذة وأن هناك تنسيقاً دائماً مع الإدارة العامة للجمارك لبيان المواد المسموح تصديرها أو استيرادها، وبناء على ذلك يتم التعامل مع البضاعة والحمولات التي تقلها الشاحنات بالاتجاهين نحو الأراضي العراقية أو السورية وكل ذلك على توجيهات من الإدارة العامة للجمارك على تسهيل وتبسيط إجراءات الشحن والتصدير بغية تحفيز حركة التبادل التجاري وخاصة أمام الصادرات السورية، مبيناً أن الإجراءات الاحترازية المطبقة على الحدود بين البلدان هي ما أسهم في تراجع حركة الشحن وحد منها، مبيناً أن السوق العراقية تستوعب الكثير من المنتجات والصادرات السورية وهناك رواج واسع للمنتجات السورية في الأسواق المحلية العراقية وفق ما يتحدث به الكثير من التجار والمستوردين العراقيين، لكن ذلك تقدره الجهات المعنية في البلدين متوقعاً تحسن الصادرات السورية وخاصة الزراعية إلى العراق خلال الأشهر المقبلة ونضوج العديد من المحاصيل الزراعية التي تحقق كفاية في السوق المحلية وممكن تصديرها.

أسعار العقارات ارتفعت خلال الشهرين الماضيين بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠ بالمئة

الجلالي لـ«الوطن»: معظم من يشتري العقارات من المغتربين

رامز محفوظ

كشف الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي لـ«الوطن» أن بعض مواد إكساء البناء المستوردة مثل السيراميك والخلاطات وغيرها إضافة لمواد البناء التي تخضع للأسعار العالمية ارتفع سعرها مع ارتفاع سعر الصرف خلال الأيام الماضية.

وبين أنه على الرغم من انخفاض سعر الحديد المخصص للبناء عالمياً منذ نحو الأسبوعين إلا أن سعره في الأسواق ارتفع، مشيراً إلى أن سعر الطن الواحد بعد أن وصل عالمياً إلى ٨٠٠ دولار عاد وانخفض منذ أسبوعين إلى ٦٧٥ دولار.

ولفت إلى أن سعر الحديد تأثر بارتفاع سعر الصرف حيث وصل سعر طن الحديد في الأسواق اليوم بحدود ٢,٦ مليون ليرة على حين أن سعره كان قبل أسبوعين بحدود ٢,٤ مليون ليرة.

وأشار إلى أن سعر البيتون المجبول لم يتأثر بارتفاع سعر الصرف مؤخراً وبقي سعره مستقراً إذ إن سعر المتر المكعب منه يتراوح بين ١٠٥ و١٠٦ آلاف ليرة حسب نوعية الاسمنت المستخدم وهذا الرقم ثابت منذ نحو الشهرين تقريباً.

ولفت إلى أن المشكلة الأساسية في أسعار العقارات المرتفعة عدم تناسبها مع دخل الفرد وليس عدم تناسبها مع التكاليف، مبيناً أن تكلفة البناء عالية جداً اليوم إذ إن تكلفة بناء منزل على الهيكل مساحته ١٠٠ متر بحدود ٣٠ مليوناً وذلك دون إضافة سعر الأرض المشيد عليه وهذا السعر يختلف بحسب المنطقة.

وأكد أن تكلفة بناء المتر المربع واحدة اليوم ولا تختلف هذه التكلفة بين منطقة وأخرى وهي تتراوح بين ٢٥٠ ألفاً و٣٠٠ ألف ليرة ويضاف على هذه التكاليف سعر الأرض المشيد عليها البناء وأجور التراخيص وأرباح المتعهد.

وأوضح أن سبب اختلاف سعر العقار بين منطقة وأخرى يعود لموقع العقار وإذا كانت المنطقة الخدمات فيها مؤمنة بشكل جيد إضافة إلى سعر الأرض الذي يختلف بين منطقة وأخرى.

وأشار إلى أن أسعار العقارات ارتفعت خلال الشهرين الماضيين بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠ بالمئة.

وبيّن أن الطلب على شراء العقارات موجود حالياً لكن هذا الطلب نسبة كبيرة منه ليس بغرض السكن ومعظمه يكون من أشخاص موجودين خارج القطر أو أشخاص موجودين في الداخل ولديهم فائض من الأموال ويرغبون في الحفاظ على قيمة أموالهم من خلال شراء العقار. منوهاً بأن هناك طلباً كذلك من أشخاص يبدلون أماكن سكنهم أي يبيعون ويشترون.

ولفت أن هناك ظاهرة منتشرة اليوم وهي أنه على الرغم من كثرة الأناس الذين يسكنون بمناطق المخالفات وبالمناطق غير الصحية نجد هناك الكثير من العقارات في المناطق المنظمة وحتى غير المنظمة فارغة من السكن، مبيناً أن هذه الظاهرة بحاجة للدراسة من وزارة الإسكان.

ودعا الجلالي إلى ضرورة القيام بتشجيع الناس على الاستثمار في مجالات أخرى غير العقارات ويكون ذلك من خلال خلق بيئة استثمارية ومحاولة تثبيت سعر الصرف وليس تخفيضه، لافتاً إلى أن عدم استقرار سعر الصرف يعتبر أخطر من ارتفاعه.

ونوه إلى أنه في أعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ ونصف عام ٢٠١٩ كان هناك ثبات بسعر الصرف وتحسنت حينها الحركة الاقتصادية والاستثمارية.

وأشار إلى عدم وجود أي مؤشرات لانخفاض أسعار العقارات خلال الأيام القادمة.

خبير غذائي: أقل حاجة للغذاء تكلف ٢٠٠ ألف ليرة شهرياً

تكلفة الإفطار للفرد ٦٠٠ ليرة

يسرى ديب

العمليات الحسابية التي قام بها اختصاصي العلوم والتغذية الدكتور غياث ديوب تشير إلى أن حاجة الأسرة الشهرية للحصول على الحدود الدنيا فقط من الطعام الذي يحتاجه الجسم للحصول على السعرات الحرارية المطلوبة تصل إلى نحو ٢٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً! ولأن الأسعار كما الزئبق تتغير بين الساعة وأخرى، لا بد من التذكير أن هذه الأرقام تم حسابها على أسعار أول أمس، وربما هي اليوم أكثر من ذلك.

اعتمد الدكتور ديوب في حساب حاجة الجسم أيضاً على مواصفات بحدودها الدنيا أيضاً، حيث إن الحالة التي تمت دراستها تقوم على شخص وزنه ٧٠ كغ، ويقوم بجهد خفيف، وهو بذلك يحتاج إلى ٢٨٠٠ سعرة حرارية يومياً، لأن كل كيلو غرام من جسم نشاطه خفيف يحتاج إلى ٤٠ سعرة حرارية عند الرجال.

ليحصل شخص على هذه السعرات يحتاج إلى ثلاث وجبات يومية (الفطور، الغداء، العشاء). ويضيف د. ديوب أن حاجة وجبة الإفطار يجب ألا تقل عن ٦٠٠ سعرة حرارية، وللحصول على المخصصات المطلوبة لهذه الوجبة يجب أن يحصل في الحد الأدنى على:

بيضة واحدة يومياً، لأنها وجبة الفقير كما يسميها خبير التغذية ديوب، وذلك بعدما خرجت اللحوم من متناول اليد.

تعطي البيضة ٦٠-٧٠ سعرة حرارية فقط.

ويعطي ١٠٠ غرام من اللبنة أو الجبنة ٢٠٠ سعرة حرارية.

أما ١٠٠ غرام من الحليب فتعطي ٦٧ سعرة حرارية.

الخبزة الواحدة ١٧٠ غراماً تعطي ٦٠٠ سعرة حرارية (كل واحد غرام كربوهدرات يعطي ٤ سعرات حرارية).

ممكن الحصول على مواد أخرى من البقوليات حيث يعطي ١٠٠ غرام بقوليات ٣٥٠ سعرة حرارية.

إذا حصل الفرد على هذه المخصصات فسيكون قد أمن ١٢٠٠ سعرة حرارية من وجبة الإفطار.

وفي حساب تكلفة الحصول على هذه السعرات من وجبة الإفطار للفرد الواحد يتبين أنها لا تقل عن ٦٠٠ ليرة سورية، حيث إنه عند إعداد هذه المادة كان سعر صحن البيض ٦ آلاف ليرة، أي أن سعر البيضة الواحدة ٢٠٠ ليرة، وكذلك يصل سعر رغيف الخبز لمن يشترون ربطة الخبز بمبلغ ٢٠٠ ليرة فقط - وهم قلة الآن- فيصبح سعر الرغيف ٣٠ ليرة.

في حين يصل سعر ١٠٠ غرام من اللبنة الطبيعية غير المغشوشة إلى ٦٠ ليرة لأن سعر الكيلو تجاوز ٦ آلاف ليرة، وسعر كيلو الفول المسلوق الجاهز للأكل ٣ آلاف ليرة، أي إن تكلفة الحصة الواجب الحصول عليها يومياً من البقوليات ٣٠٠ ليرة سورية، وبهذا تصبح تكلفة الإفطار الذي يحتاجه الجسم في اليوم لشخص واحد تصل إلى ٦٠٠ ليرة، وإذا كان متوسط العائلة في سورية هو ٥ أشخاص فهذا يعني أن تكلفة حصول الأسرة على الحد الأدنى المطلوب من الطاقة لجسم صحي في وجبة الإفطار ٣ آلاف ليرة سورية.

تحتاج وجبة «الغداء» إلى مبلغ أعلى لأنها يجب أن تحتوي على عناصر غذائية متنوعة كالفيتامينات والمعادن والكربوهدرات.

يحتاج الفرد إلى ١٤٠٠ سعرة حرارية من وجبة الغداء، كما يؤكد د. ديوب أن حاجة الفرد اليومية لا تقل عن ٥٠ غراماً من أي نوع من اللحومات، وهنا سيتم الحساب على تسعيرة لحم الفروج الأرخص رغم ارتفاع سعره قياساً بالأنواع الأخرى التي أصبحت خارج التداول للأغلبية.

في كل ١٠٠ غرام لحمة ٢٥٠ سعرة حرارية، وإذا كانت الحصة اليومية المطلوبة ٥٠ غراماً تصبح السعرات الحرارية التي يحصل عليها من هذه الكمية ١٢٥ سعرة حرارية من الفروج، ويصل سعر هذه الكمية تبعاً لتسعيرة الفروج في ذات اليوم إلى ٣٢٥ ليرة.

كما يحتاج إلى ٢٠٠ غرام من الرز أو المعكرونة للحصول على ٥٠٠ سعرة حرارية من أي منهما، حيث إن كل ١٠٠ غرام من الرز فيها ٢٥٠ سعرة حرارية، وإذا كان السعر المتوسط لكيلو الرز لا يقل عن ٢٠٠٠ ليرة فهذا يعني أن قيمة ٢٠٠ غرام من الرز تصل إلى ٤٠٠ ليرة.

مجموع ما سبق يصل إلى ٦٢٥ سعرة حرارية، يضاف لها رغيف الخبز الذي يحتوي على ٦٠٠ سعرة حرارية، ليصبح عدد السعرات الحرارية أكثر من ١٢٠٠ سعرة.

وتكاليف العشاء تتشابه مع تكاليف الإفطار البالغ نحو ٦٠٠ ليرة، وتالياً المبلغ ذاته لوجبة العشاء.

توقعات بتوزيع ٦ آلاف طن من مادتي السكر والرز خلال الدورة الحالية

طحان: إرسال الرسائل النصية مسؤولية الشركة الإلكترونية

عبد المنعم مسعود

أين رسائل المازوت وأين تاهت بعض الرسائل النصية الخاصة بالمواد التموينية لينتهي الشهران ولم تصل إلى أصحابها وكيف لا يحصل ذلك مع الرسائل النصية الخاصة بالغاز؟ علماً أن الجهة التي توصل الرسائل واحدة وهي شركات الهاتف الخليوي والجهة التي تحدد لمن ترسل هذه الرسائل أيضاً واحدة وهي وزارة النفط عن طريق مركز شركة محروقات وتالياً الشركة الالكترونية.

واجتمع بالأمس عشرات المستهلكين في عدد من مناطق الريف للحصول على مستحقاتهم التموينية التي تاهت رسائلها في كل من جرمانا والمعضمية ومناطق أخرى.

مدير السورية للتجارة في ريف دمشق محمد باسل طحان بين في تصريح لـ«الوطن» أنه من المتوقع توزيع ٦ آلاف طن من مادتي السكر والرز خلال الدورة الحالية التي تنتهي اليوم موضحاً أن الكمية المفترض توزيعها خلال الدورة القادمة والتي تمتد ثلاثة أشهر ستكون أكثر من الدورة الحالية لأنها تغطي مخصصات شهرين فقط.

ووفقاً لطحان فإن السورية للتجارة في ريف دمشق تدخلت منذ الخميس الماضي عبر سيارات التوزيع المباشر أو ما يسمى بـ«الجوكر» لإيصال المواد التموينية لمن لم تصلهم الرسائل النصية إضافة للمناطق التي لا توجد فيها صالات للسورية للتجارة.

وبين طحان أن التدخل كان في أكثر من منطقة منها جرمانا والهامة وغيرها من مناطق الريف بكميات مختلفة، فيوم الجمعة تم توزيع عشرين طناً وقبلها خمسة أطنان من كل مادة وكذلك الأربعاء أي بما مجمله نحو ٤٠ طناً ما يعني توزيع مواد لألف بطاقة.

ووفقاً لطحان فإن مسؤولية عدم وصول الرسائل تقع على شركة الإدارة الالكترونية إلا إذا كان هناك نقص في الطلب المقدم من المستهلك كتحديد الصالة مثلاً أو عدم إعادته للطلب في كل دورة تفعيله لخيار وصول الرسائل.